http://nidaulhind.blogspot.in www.nidaulhind.com

نظام الأسواق في الحضارة الإسلامية

د. أحمد عبد الحميد عبدالحق - مصر

تعدُّ الأسواق من أقدم أشكال التنظيم التجاري في تاريخ البشرية، وهي بلا شك جزء حيوي من المدن، ومرآة حياتها الاقتصادية، وعنوان نشاطها التجاري والصناعي والاجتماعي أيضاً. وقد أخذت الأسواق عند المسلمين نمطا يكاد يكون متشابها في سائر المدن الإسلامية، من ناحية التنظيم والبناء

http://nidaulhind.blogspot.in www.nidaulhind.com

والإشـــراف. وبملاحظة مـــا ورد من إشـــارات متناثرة في كتب البلدان نجد أن الأســـواق الإسلامية كانت متنوعة، ويمكن تصنيفها كما يلي:

الأسواق المركزية، وهي التي أقيمت لخدمة العواصم والمدن الكبرى وأعمالها، حيث تعرض فيها البضائع الصادرة والواردة.

ويبدو أن هذه الأسواق كانت تتوسط الأمصار، وتقترب مـــن بلاد المتاجر، فلا تبعد علـــى طالبها أو قاصدها، كما كانت تقام على جادة يسهل مسالكها، ويمكن نقل الأثقال إليها إما في نهر أو على ظهر، ومأمونة الســـبل لأهل الطرقات، وبعيدة عـــن العمران حتى لا تزعج الســـكان، وذلك لأن بيعهـــا كان يقوم غالبا على نظام الجملة، وتسبب سلعها الضخمة الحجم الثقيلة الوزن في عرقلـــة حركة المرور، وغالباً ما كان يلحق بها منازل أو مساكن للتجار.

ويليها في الأهمية الأسواق الكبرى، حيث كان يقام في كل مدينة سوق يســـمى (السوق الكبير). هذه الأســـواق لقيت من المســـؤولين عناية خاصة قد لا تقل عن ســـابقتها من ناحية التنظيم والإشراف، إذ أُقيمت في مكان يخدم كل سكان المدينة، مع تجنب مـــا يؤثر على حيـــاة المواطنـــين. وكان تخطيط هذه الأســـواق يتمثل في مجموعة من الشوارع المتوازية، لها أبـــواب في مداخلها، ويختـــص كل منها بأرباب مهنة واحدة، وعن هذه الشوارع تتفرع أسواق مغطاة مســـقوفة. وهذه الأسواق اتصلت بسائر المدينة عن طريق شـــبكة من الطرق، بحيث تعدّ مع دار الإمارة والمســـجد الجامع مركزاً لها. وحرص المسلمون منذ البداية على أن تكون جامعة، وأن يكون لكل سلعة قســـم خاص بها، فقد ذُكر أن الحجاج لما بنى مدينة واســـط أنزل أصحاب الطعـــام والبزازين والصيارفة والعطارين عن يمين الســـوق إلـــى درب الخرازين، وأنزل البقالين وأصحاب الغذاء وأصحاب الفواكه في قبلة الســـوق، وأنزل الخرازين والروزجارين والصناع من درب الخرازين... وقطع لأهل كل تجارة قطعة لا يخالطهم غيرهم، وأن يكون مع أهل كل قطعة صيرفي، يقوم مقام شركة الصرافة أو البنك الآن.

وصار هذا أمراً متبعاً في كل مدينة. يقول اليعقوبي: "وكان لكل تجارة شـــوارع معلومة، وصفوف في تلك الشـــوارع وحوانيت وعراص، وليس يختلط قوم بقوم ولا تجـــارة بتجـــارة، ولا يبـــاع صنف مع غيـــر صنفه، ولا يختلـــط أصحـــاب المهـــن مع ســـائر الصناعات بغيرهم، وكل ســـوق مفردة، وكل أهل تجارة منفردون بتجارتهم". وكان مقصدهم من ذلك تنشيط حركة البيع والشـــراء وتنظيمها، أو كما يقول الشـــيرازي: "فإن ذلك لقصادهم أرفق ولصناعتهم أنفق".

إضافة إلى تسهيل الإشراف عليها من قبل الحكومة، كمـــا أن اجتماع أصحاب الحرفة الواحدة في ســـوق محدد كان يقع وراءه سر مهني بالغ الأهمية. إذ نتج عن ذلك تنافس صانعي المهنـــة الواحدة، وإقبالهم على مراقبة بعضهم بعضاً، وتحريهم أسباب النجاح، كل في مهنته، وســـعوا إلى تتبـــع أثره، ووقفوا على الأســـرار التي كانت تشكل عوامل النجاح والوصول إلى الإنتاج الصناعي الجيد.

وســـاعد ذلك أيضاً في وصول المواطن إلى سلعته، دون الحاجة لمســـح شوارع المدينة كلها بحثاً عن هذه السلعة أو تلك، كما ساعد في تخفيف كثافة المرور في شوارعها.

وأما أســـواق الجزارين فقد جنبت إلـــى خارج المدينة بالقـــرب من أماكن التصريف (مســـالك حفرت تحت الأرض لصرف الفضلات والرواسب والمياه المستعملة وتصب فـــي أماكن بعيـــدة عن العمران بما يشـــبه الصرف الصحي الآن)، حتى يتخلصوا من الرواســـب ولا تسبب تلوثاً للبيئة؛ وحماية للمواطنين من أدوات الجزارة.

وثالث تلك الأسواق؛ الأســـواق الموسمية التي تقام

http://nidaulhind.blogspot.in www.nidaulhind.com

في مواسم معينة، وكانت امتدادا للأسواق التي كانت تقام في مواسم الحج عند العرب مثل سوق عكاظ وغيره، وأقيمت من أجل خدمة التجمعات البشرية في تلك المناسبة أو الاستفادة من وجودها في تبادل التجارة والخبرات.

ورابعها الأسواق الأسبوعية، وهذه كانت تقام على ما يبدو في الأحياء المختلفة لعرض احتياجات الناس الأساسية بأصنافها المختلفة.

بالإضافة إلى الأسواق الدائمة التي كانت تقام يوميا، وكانت تسمى بأسماء المناطق أو الشوارع التي تقام فيها، مثل: سوق أم حكيم بدمشق، وسوق علي، وسوق كنيسة مريم.

وكان ثمة أسواق وقتية تقام في بعض ساعات النهار أو الليل، وأظنها لبيع المواد الغذائية مثل: سوق الليل، وتباع فيه الألبان واحتياجات العشاء، وسوق الظهر، وتباع فيه احتياجات الغداء وغيرها.

هذه بالإضافة إلى الحوانيت والدكاكين التي وزعت في سائر القرى والأحياء، وكان يركز فيها على بيع الأطعمة شأن البقالات الآن مع بعض المستلزمات الأخرى كالحبال وغيرها.

وخامس هذه الأسواق، الأسواق المتخصصة، أي التي تخصص كل منها في بيع بضائع مفردة، وقد عدّد كل من ابن عساكر في ثنايا كتابه (تاريخ دمشق) وابن العديم في ثنايا كتابه (بغية الطلب) هذه الأسواق، والمتأمل فيها يجد أنها من الكثرة بحيث تثير العجب، وأذكر منها:

سوق الزيت، وسوق الشعير، وسوق الصفر، وسوق القلانسيين، وسوق الصوف، وسوق السراجين، وسوق البقل، وسوق الغزل، وسوق الطير، وسوق الجبن، وسوق القناديل، وسوق الغنم، وسق الزجاج، وسوق الغلة، وسوق البزازين، وسوق الصاغة، وسوق التين، وسوق الأساكفة، وسوق الحذائين، وسوق الحنطة، وسوق البطيخ (دار البطيخ)، وسوق الدقيق، وسوق الدواب، وسوق الطرائف، وسوق المطرزين، وسوق الخبز، وسوق النحاسين، وسوق الخشب، وسوق الصرف، وسوق العلبيين، وسوق الحديد، وسوق اللؤلؤ، وسوق الأطباقيين، وسوق الريحان، وربما كان يباع فيه العطور، وسوق الوراقين، وكان يباع فيها سائر الأدوات الكتبية مثل: الكاغد والأقلام والمداد. وكان ثمة أسواق مختلفة أيضاً لبيع الأدوات المستعملة فقط، وتسمى حوانيت السفاطين (جمع سفاط) وهو بائع السفط ـ رديء المتاع، وسوق الصيادلة يقام فيه صيدليات على الجانبين من الطريق لبيع الأدوية. كما كان هناك البائعون المتجولون في الشوارع، وأمام المساجد لبيع الأدوية والأطعمة والكتب.

وهذه الأسواق لم تكن مجرد سُويقات يجتمع فيها مجموعة نفر من الناس، وإنما كانت أسواقاً يستقر فيها عدد كبير من التجار والأهالي، بدليل أن أكثرها بني وسطها مساجد لروادها، سميت باسمها كما تدل مرويات ابن عساكر، فيقول مثلاً عن سوق القلانسيين: "به مسجد له إمام ومؤذن ووقف"، وسوق السراجين به مسجد له إمام ومؤذن ووقف، وسوق الصوف به مسجد له إمام ومسجد ووقف، وسوق الطير به مسجد له إمام ومؤذن ووقف، وسوق البقل به مسجد له إمام ومؤذن.

وبالطبع لم تكن هذه هي الأسواق الموجودة فقط وإنما بعض منها، لأنها تعددت بتعدد البضائع المتداولة، بل وكل شيء يمكن أن يفيد الإنسان، حقر أو عظم، صغر أو كبر، شملته التجارة، حتى أرسنة -جمع رسن- البهائم التي تستخدم لربطها أو تقييدها.

وأما عن نظام هذه الأسواق فكانت عبارة عن شوارع تنتهي غالباً إلى المسجد الذي يتوسطها، وتقام فيها المباني على الجانبين ما بين مخازن وفنادق وخانات فخمة، وبين حوانيت خشبية، وقد سقفت

http://nidaulhind.blogspot.in www.nidaulhind.com

على شكل قباب حتى قال ابن جبير عن أحدها: "مستطيلة الانتظام، عجيبة الترتيب، مسقفة كلها بالخشب، فلا يزال أهلها في ظل ممدود، وبعضها ترك مكشوفاً"، ولعلها شوارع الأسواق التي لا تحتاج إلى عرض بعض البضائع في الشارع، وإنما اقتصر على عرضها داخل المخازن، وأكثر هذه الأسواق على ما يبدو كان يغلق يوم الجمعة؛ ليستريح فيه التجار ويصلحوا من شؤونهم.

وأما عن نظام الإشراف فكان بحق أبرز ما يميز الأسواق الإسلامية على ما سواها من أسواق العالم، إذ لعب جهاز الحسبة دوراً كبيراً في تنظيم حركتها وسيرها، حيث ظهرت بمظهر حضاري قد لا يتوفر في المدن الحديثة، إذ كان المحتسب يشرف على الأوزان والمقاييس، وعلى البيع ونوعية الإنتاج، كما كان يشرف على النقود المتداولة ويمنع الغش والتزييف والتلاعب بالنقد.

وكانت تصدر الأوامر إليهم أيام العباسيين من الخلفاء أنفسهم بالتدقيق في هذا الأمر، فابن الجوزي يذكر عن المعتضد أنه كان يأمر المحتسب بعدم إهمال الصنج والموازين على التسوية، يقول ابن الأخوة: "ويعتبر عليهم الموازين والأرطال وصنيع الدراهم على ما قدمنا في بابه، وينهون عن خلط البضاعة الرديئة بالجيدة إذا شُرى كل واحدة على انفرادها بسعر، ويلزم البائع أن يبين عيوب السلعة خفيها وجليها ولا يكتم منها شيئا".

كما كان يشرف على تنظيم البضائع في شوارع الأسواق بحيث لا تعيق حركة المارة، وعلى نظافة المواد الغذائية وأوانيها حيث يأمر بتغطية أوانيهم، وأن تكون الأغطية جديدة، ويلزم البائعين بغسل القصاري والمواعين بسواك الليف الجديد والماء النظيف؛ لئلا يسارع إليها الفساد، وأن يكون مكان عرضها أو تخزينها مُبيضاً، كما كان يشرف على اختيار الدلالين الذين ينادون على السلع في الأسواق أو ينوبون عن أصحابها في البيع، وعلى السماسرة الذين يتوسطون في البيع، ويأمرهم ألا يدخلوا في البيع من لا ينوي الشراء، وأما بالنسبة لسماسرة الدواب فكان ينصحهم أن يسجلوا اسم البائع في دفتر لئلا تكون معيبة أو مسروقة.

هذا وقد كان يخصص للمحتسب دار في سوق المدينة عرفت بدار العيار بهدف فحص الموازين والمكاييل والتأكد من سلامتها، وكان يطلب من يريد من التجار والباعة ويكلفه بإحضار موازينه ومكاييله ليتم فحصها، فإذا وجد فيها خللاً ألزم صاحبها باستبدالها، وكان يسمح للتجار بإصلاح موازينهم في دار العيار على أن يتحملوا نفقة إصلاحها ومقابلتها بالموازين والمكاييل الصحيحة الموجودة في الدار، وبعد عام 383هـ منع الأمراء المحتسب من أن يأخذ أجرا على إصلاح الموازين ومعايرتها في دار العيار، وكان يلزم التجار أيضا باتخاذ الأرطال والأواقي وأدوات الوزن الأخرى من الحديد، حتى لا يكون من السهل تغييرها أو التلاعب بها.

وكان المحتسب يقوم أيضاً بمعاونة العريف أو النقيب على حل المنازعات التي تقع بين التجار أو بينهم وبين غيرهم.

وكانت القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار" تحكم كل أنظمة التجارة وأنشطتها، فمن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار كالخباز والحواء -صانع الحلوى- كان على المحتسب أن يبعد حوانيتهم عن العطارين والبزازين لعدم المجانسة، كما كان القصابون يمنعون من الذبح على أبواب حوانيتهم، وكان عليهم أن يذبحوا في المذابح داخل الدكاكين حتى لا يلوث الطريق بالدم.

وبذلك سبق المسلمون المدينة الحديثة في نظام الأسواق، وكانوا فيها مثالا يحتذى لمن يطلب الرقي والاتقاء.